المشرق

تأمين الحياة

نظر تاريخي واقتصادي للكونت دوجو
وكيل شركة التأمين الفرنساوية المعروفة بلانسيوتال

١ غاية التأمين

حُتم على الانسان ان يأكل خبزهُ بعرق جبينهِ ليحفظ اعزّ ما لديهِ اي حياتهُ فانهُ لاجلها يضحي شغلهُ وتعبهُ واوجاعهُ ليصونها مما يتهدّدها من المصائب او يترصدها من المعادين فذاك هو النزاع لاجل الحياة الذي يحدو بهِ الى ان يحتفظ على نفسهِ ويؤمنها من آفات الدهر

على ان كلّ هذه الاسباب الواقية والوسائل الاحتفاظيّة لا تؤمّن الانسان على الموت وهو اعظم الاخطار التي لا مناص لهُ منها. قال بسكال الشهير: « ليس بيننا وبين السماء والجحيم والعدم غير حياتنا وهذه الحياة اسرع الاشياء عطباً وفناء »

فعطب الحياة وزوالها السريع ذلك ما حمل الانسان على تأمينها فساعدهُ على تحقيق امانيهِ في عهدنا التمدن والثروة. فانك لو اطلقت رائد النظر على تاريخ البشر الاوّلين لرأيتهم يواصلون الشغل ليلاً مع نهار ليحصلوا على قوتهم اليومي فيصونوا حياةً معرّضة لاخطار الزمان. فكان الانسان في ذلك العهد يعدُّ للقرون التابعة رقياً وتقدُّماً فيسقي بدمهِ جذور عالمنا الحاضر ويكتفي هو باكتساب معاشهِ

غير انّ حاجات الانسان كانت تزيد يوماً بعد آخر على قدر نموّ عيالهِ ومن العيال العشائر ثم القبائل ثمّ المدن والدول فكان ذلك داعياً الى استملاك الاراضي وتوفير

الثروة لتوطيد اركان الالفة الاجتماعيَّة . ودعائم هذه الثروة لا تكون ثابتة الَّا بالاحتياط وتأمين المستقبل بسابق النظر الى احوال الدهر لئلَّا تدهم الانسانَ صروفهُ على فور فتذهب برصيده . وما التأمين على الحياة الَّا صنفٌ من الاحتياط اجلّ من سواهُ لفاعيله الاثيرة . وهذه اقوال لبعض مشاهير الكتبة تبيّن ما في تأمين الحياة من حسن النظر وتحقيق الامل

قال ا . دي جيراردان (E. de Girardin) : « انَّ التأمين غايةٌ تتزع اليها كل المشروعات السياسيَّة والدينيَّة »

وقال الاقتصادي ڤرمو (Vermot) : « لا يزال امر الغد يتهدَّد الانسان حتى يلتجئ الى التأمين فيريح فكرهُ وما التأمين سوى ضمان راهن ثابت على مُلك كان في الامس تحت خطر »

وقال المسيو بارون (A. Baron) : « اسلّم لك بان التأمين على الحياة لا يعتد ولا يقرّب ساعة الشيخوخة وأجَل الموت لكنهُ يكفل للشيخ العاجز عن الشغل بقوتهِ اليوميّ وللارملة واليتامى بثمرة اتعاب رب البيت ومحصول اقتصادهِ اذا ما عاجلهُ الموت قبلهم »

وقال العلامة الشهير فرنكلين (B. Franklin) : « يأخذني العجب من تناقض الناس في اعمالهم فترى كثيرين يؤمّنون بيوتهم واثاثهم وسفنهم وبضائعهم وترى على خلاف ذلك ربَّ البيت يسهو عن تأمين حياتهِ وهي اعزّ كلّ مقتنياتهِ واسرع من سواها عرضة للخطر »

ولعلَّ كلمة سليمان الحكيم في سفر الامثال (٦ : ٦ — ١٠) تصحُّ في هؤلاء المتوانين اكثر من غيرهم حيث يذكّرهم بالنملة التي تهتمُّ لمستقبلها « وتعدُّ في الصيف طعامها وتجمع في الحصاد أكلها » . فالحكيم العاقل هو الذي يسدُّ في وجهِ زوجهِ وعيالهِ العوز والفاقة ما دام الامر بوسعهِ

٢ تاريخ الضمانات على الحياة

الاثينيون والرومان اول من ادرك منافع التأمين فانشأوا شركات للمساعدات المتبادلة الَّا انها لم تبلغ ما بلغتهُ من النظام الشركاتُ الانغلوسكسية المعروفة باسم غلدس

(Gildes) والشركات الصناعية الشائعة في القرون الوسطى

وعلى قول المسيو ادلن (M. Adan) ان اول شركة تُعد كسابقة لشركات التأمين على الحياة ظهرت سنة ١٣٠٠ فدعيت التأمين العرضي (Casualty assurance) انشأتها جمعية التأمينات البحرية وسماسرة تأمينات لندن لفداء الاسرى الواقعين في قبضة القرصان المغاربة او في حوزة الترك . وقد أدّت تلك الشركة خدماً مشكورة للبحريين الّا انها مع تمادي الزمان تحوّلت اعمالها الى مضاربات ومقامرات أتلفت فوائدها وبدّدت نظامها منذ السنة ١٧٢٠ كما افاد الكاتب البارع فرنسيس(١ في تاريخ ضمان الحياة . على انّ بعض التجار عادوا سنة ١٧٦٦ واستأنفوا في انكلترة التأمين على الحياة فانشأوا شركة دعوها المنصفة (Equitable) فراجت سوقها وكثر طالبو الانحياز اليها وكانوا يجرون في معاملاتهم على جداول وفيات كان ضبطها بكل تدقيق العالمان بسكال وهالي (Halley)

امّا الفرنسيّون فأنشأوا شركة اخرى دعوها تُنتين (tontine) كان مبناها على قوانين تغلب فيها المقامرة وتخالف تماماً القواعد الجارية عند الانكليز

وفي تلك الاثناء جلس على كرسي الملك لويس السادس عشر فأنشئت في عهده سنة ١٧٨٦ شركة التأمينات العمومية الملكية التي استدركت الخلل ووضعت لها قوانين مملوءة حكمة : فاثبتها الملك بمنشور مدح فيه المشروع وبيّن منافعهُ ومن جملة ما ورد هناك قولهُ : « انّ الملك عهد الى بعض اهل دولته بان يبحثوا عن شركات الضمان على الحياة المنشأة في اوربّة وعن نظامها وتأليفها فعرف بعد التحقيق انّ لتلك الشركات فوائد جمّة يمكن الفرنسويين ان ينالوا منها نفعاً اذا أُنشئت في فرنسة لانها تمكن كثيراً من الاهلين ذكوراً واناثاً صغاراً وكباراً من تأمين حياتهم فينالوا لهم او لذويهم ريعاً معلوماً لشيخوختهم او لخلفهم من بعدهم . وقد تحقّق انّ هذه الضمانات من شأنها ان تخلّص من آفة الربا مبيع الرسالات وتؤمن مستقبل المتعاهدين او مستقبل بنيهم من بعدهم فتوفق بين المنافع الحاضرة والمستقبلة وتوثق بين افراد العيال عرى الحبّ والوفاق التي تؤدي الى سعادة الحياة الاجتماعيّة وتزيدها قوّة وارتباطاً »

(١ اسم كتابهُ بالانكليزية : Francis: *Annals of life assurance.*

لكنَّ تلك الشركة ما لبثت ان تضعضعت مع ما اصاب فرنسة من الدواهي فجرفها سيلُ الثورة الجحاف وجعلها اثرًا بعد عين. ولمَّا صار الامر في ايدي نابوليون الاوَّل سعى البعض باستئناف هذا المشروع لكنَّهم اعتبروهُ كمقامرة ورهان فبخسوا من شأنهِ كما يظهر من كتابات پرتاليس (Portalis) وكڤاتو (Corvetto) ومرلين (Merlin) من حاشية نابوليون

وبقي الامر كذلك الى السنة ١٨١٩ حيث انعقدت شركة قانونية للتأمين على الحياة ففي تلك السنة في ٢٩ ك ١ اصدر لويس الثامن عشر براءةً يثبت فيها شركة التامينات العموميَّة على الحياة. وفي اوائل العام التالي ظهرت الشركة الملكيَّة المعروفة اليوم بشركة « لانسيونال » وكان تثبيتها في ١١ شباط سنة ١٨٢٠ . على انَّ هذه الشركات لم تنجح كثيرًا في اعوامها الاولى لقلَّة اكتراث الاهلين لفوائدها. ومما يدلّ على خولها انَّ احدى الشركتين لم يتجاوز راس مالها للتأمينات على الحياة في السنة ١٨٢٥ مبلغ ٣١٧,٠٠٠ فرنك. ولم تتحسَّن هذه الاحوال بل زادت تقهقرًا لانَّ راس مال الشركة كان هبط في السنة ١٨٤٠ الى مبلغ ٢٣١,٠٠٠ فرنك. وفي تلك الاثناء كانت شركة ثالثة تشكلت للتأمينات تدعى شركة اونيون (l'Union) اي الاتحاد اثبتها الملك لويس العاشر في ١٢ حزيران ١٨٢٩ فاهتمت كالشركتين السابقتين في توسيع نطاق التأمينات على الحياة لكنَّ العموم ظلّوا على جمودهم

على انَّهُ في السنة ١٨٤٠ حدث في فرنسة انقلاب في الرأي العمومي بخصوص معاملات الرقي التي يتمتَّع بها الانسان طول حياتهِ لكنَّ تأمين الحياة بقي على حالهِ من الخمول بل عادت المخاربات والمقامرات التي كانت شاعت قبل الثورة الفرنسويَّة فتشكَّلت على اشكال متنوِّعة عُرفت بشركات زيادة الحياة (associations de survie)

فكانت نتيجة انتشار هذه الشركات الجديدة انَّها اضرَّت بالتأمين على الحياة ولم تأتِ بعظيم منفعة للعموم مدَّة نيف وعشرين سنة . وغاية ما بلغ راس مال شركات التأمين الذي تقيَّد في سجلَّات الحكومة من السنة ١٨١٩ الى ١٨٥٩ « ٣٥١,٠٠٠,٠٠٠ » فرنك تقسَّمت على ٤٠,٢٥٨ معاهدة وكانت مع ذلك قد نشأت بعض الشركات الجديدة منها شركة فينكس (le Phénix) المعروفة بقرار ملكي في ٩ حزيران سنة

١٨٤٤ وشركة « الصندوق الابوي » (la Caisse Paternelle) المسجلة في ١٩ آذار سنة ١٨٥٠ الخ

وكان بدء نجاح شركات التأمين على الحياة سنة ١٨٥٩. فانّ نظر العموم انصرف على بغتة نحو هذا المشروع الذي بقي حتى ذلك العهد نسياً منسيًّا مع كثرة فوائده فأنشئت جمعيّات جديدة لهذه الغاية كشركة الوند والاور بان (le Monde, l'Urbaine) وغيرهما

ولم يتوقّف هذا النجاح منذ ذاك الوقت الّا قليلًا في السنة ١٨٧٠—١٨٧١ لمّا نشبت الحرب السبعينيّة بين فرنسة والمانية. لكنّها كانت سحابة صيف انقشعت فانّ الجمهور عاد منذ السنة ١٨٧٢ الى اقباله على هذه الشركات التأمينيّة بمزيد ارتياح حتى انّها لم تزل منذ ذاك الحين في ترقّ متواصل

وفي السنة ١٩٠٥ في تاريخ ١٧ آذار جعلت الحكومة كل شركات التامين تحت نظرها وفرضت لها تعرفةً يؤدّيها المشتركون. وهذه التعرفة حدّدتها لجنة من نوّاب الحكومة المعروفين بخبرتهم بامور المال وقوانين المتاجرات ولا يجوز ايدالها على اختلاف المبالغ المضمونة فاذا أُهبطت عن حدود التعرفة بطلت المعاملة

٣ مفاعيل التأمين وفوائده

هلمّ نبحث الآن عما يستفيدهُ الانسان الضامن لحياته سواء كان من حيث الأدب الشخصي والادب الاجتماعي ومن حيث الاقتصاد والماليّة

١ من حيث الادب الشخصي اوّل مفاعيل التأمين على الحياة انّهُ يخوّل المؤمّن راحة الفكر وسكون البال وينجيه من الخوف الذي كثيرًا ما يغلّ ايدي الناس ويخمد نشاطهم. قال سنيكا الفيلسوف: « ذاك يستحقّ ان يُدعى ملكًا من نجا من الخوف ». فالانسان الذي يخلو من الخوف هو حقيقة ملك الكون فانّهُ يباشر اموره بكل ثقة فان البحر عينهُ يكون طوع بنانه فيسلّمهُ ماله برباط الجأش اذا أمّنهُ اذ لا يعود يخاف غرق سفنه

على انّ الدواهي المتهدّدة الانسان ليست محصورة في اخطار البحار فمنها ما هو اعظم خطرًا نريد خطر الموت. دونك مثلًا على ذلك. هوذا زيد يريد ان يستثمر ماله

البالغ كمية من الدراهم فيباشر عملاً صناعياً او تجارياً . وبعد ان جاهد سنين قليلة ليبلغ ما يؤمله من الارباح يفاجئهُ الموت في تلك الاثناء . فاذا يخلف لاولاده ؟ في اغلب الاحيان لا يبقى الا تصفية المحل مع بقايا زهيدة من مال يأخذه الضياع . فهذا الفكر المؤلم ربما يصدّ الناس عن الاعمال الرابحة خوفاً من حادث يمكنهُ ان يرمي في وهدة الفقر نساءهم واولادهم . اما اذا أمّن الانسان حياتهُ فانهُ يبقى فارغ البال مرتاح الفكر فيستطيع ان يباشر بطمأنينة اي عمل كان اذ يعلم ان امرأتهُ وبنيه بعد موتهِ سيجدون رأس مال يكفيهم مؤونة الذلّ والفقر

دعنا نأخذ مثلاً آخر من ذوي الطبقات السفلى فتعتبر حياة العمّة . ان ما يسقم غالباً عيشة العامل فكرهُ في المستقبل . اذا ما حلّت بهِ نكبة ما او اصيب بمرض او فرغ عنهُ الشغل تراهُ من وقتهِ في الضنك والفقر . فهذا الهمّ لا يدع لهُ هناء وراحة . فان استطاع ان يؤمّن حياتهُ خلا لهُ الجوّ وانكشف عن نفسهِ الثقل الذي كان يكربها فيطمئن بالهُ ويتشدّد عزمهُ

وتزيد على ما تقدّم ان تأمين الحياة من شأنهِ ان يؤدب الانسان ويزيدهُ صلاحاً لانّ عملهُ مبني على روح التفاني وبذل الذات اذ مجرد فكر المرء عن الحاضر ليؤكد لذويهِ مستقبلهم فلا يعرّضهم لمؤونة الفاقة والحاجة . فمثل هذا التجرّد دليل على عواطف سامية وشاهد على نخوة ومروءة لا يأتيهِ المرء الا بممارسة فضائل ادبية عظيمة

٢ وليست فوائد التأمين اقل اعتباراً اذا اعتبرت الخير الذي يحصل منهُ للألفة ان التأمين يجعل بين طبقات الهيئة الاجتماعيّة ارتباطاً وثيقاً لانهُ يدفع المرء الى ان يعتزل الهيئة المنفردة فيستزج بالمجتمع البشري فيصير بينهُ وبين غيرهِ تضامن جديد في تبادل الصوالح . والتضامن المتبادل يُعدّ من اوطد الدعائم لثبات الهيئة الاجتماعيّة . وهذا التضامن ارفع شأناً من سواه لأنّ الانسان يقدّر قيمة حياتهِ والأعمال التي يمكنهُ ان يأتيها بشغلهِ لمنفعة قريبهِ فيؤمّنها بمقدار زهيد من المال لئلا تُفقَد تلك الاعمال بموتهِ ولهذا قد دعا الفقهاء هذا التضامن بالتضامن الاجتماعي اذ يفيد الألفة كلّها

وكأنّ العرب احسّوا بما في هذا التضامن من عظيم الجدوى . فانّ ابا الفرج الاصفهاني روى في الاغاني (٨ : ٨٣) انّ اعشى قيس اصاب مالاً كثيراً اعطاهُ اياهُ الاسود العنسي وكان امتدحه « فلما مرّ ببلاد بني عامر خافهم على ما معه فاتى علقمة

ابن علاثة فقال له : أجرني . قال : قد أجرتك . قال : من الجنّ والانس ؟ . قال : نعم . قال : ومن الموت ؟ . قال : لا . فأتى عامرَ بن الطُّفيل فقال : أجرني . قال : قد أجرتك . قال : من الجنّ والانس ؟ . قال : نعم . قال : ومن الموت ؟ . قال : نعم . قال : وكيف تجيرني من الموت ؟ . قال : ان مُتَّ وانت في جواري بعثتُ الى اهلك الدية . فقال الاعشى : الآن علمتُ انك قد اجرتني من الموت . فمدح عامرًا

ومن خواصّ هذا التضامن انهُ لا يُراعي الاشخاص بما يتحمهم من الانعامات والرُّتب والحقوق بل يعتبر فقط الاحوال الطبيعيَّة ويقدّر ما بين الاشياء المتباينة من التوازن وما يطرأ عليها من الخطر على حسب قوانين ثابتة فكلّ مخاطرة تناسب قدرًا معلومًا مقرَّرًا في جدول مبني على الاختبار . فيُعطى كلُّ ذي حقّ حقَّهُ على قدر القسط الذي يريد تأمينهُ . اعني انَّ هذه المعاملات مبنيَّة ليس على العدل التوزيعي الذي يوزّع الخيرات والاثقال بالمعادلة على مقتضى صفات المرؤسين واحوالهم الاجتماعيَّة بل على العدل البَدَلي الذي يمنح كل فرد حقَّهُ المقرَّر مع حفظ مساواة الشيء للشيء . وهو المبدأ الذي تسعى الدول اليوم في تغليبهِ بناء على شعار الحرّيَّة والاخاء والمساواة كما اثبت ذلك المسيو فوليه في كتابهِ عن « العلم الاجتماعي العصري[1] » . وعلى هذا الاصول تُبنى التامين على الحياة . فانَّهُ قد توخّى العدلَ البدلي في كل امورهِ سواء كان في الغاية التي قصدها ام في القوانين العلميَّة التي بنى عليها معاملاتهِ . وانما مصدر نجاح شركات التأمين من مراعاة هذه الاحوال

٣ وان اعتبرت التأمين من حيث الاقتصاد وجدت ان سبب وجودهِ وغايتهِ الاولى انما هو اصلاح ما يتهدد رؤوس المال من الهبوط والتلاشي وذلك بواسطة امرال مرصودة لهذه الغاية لا يبطل إنتشارها والتعامل بها

اما المبالغ التي يدفعها طالبو التأمين فانها غالبًا زهيدة بالنسبة الى الاموال المضمونة وهي عادةً كميَّات قليلة يفردها الخاصَّة من دخلهم او هي اقساط خفيفة من النفقات العمومية التي تتكلفها المحلَّات التجارية والصناعية . وهذه المبالغ في اغلب الاحيان تُصرف بلا فائدة لولا انهـا تخصّص بهذا التأمين . ومع قلّتها لا تفقد بالتأمين من يد

---

[1] اطلب كتابهُ M. Fouillée : *La Science sociale contemporaine*

صاحبها بل تُرَدُّ اليهِ بصفة رأس مال سواء كان لاهلهِ من بعد موتهِ او بصفة اقساط يربحها من معاملات الشركة اذا شاء ان يكون هو احد مشاركيها

وليس التأمين على الحياة مجرّدًا فقط لرأس مال مفقود بل هو ايضًا مثمرٌ ومولّد لارباح جديدة. الا ترى انهُ اذا مات المؤمَّن يعود رأس المال لاهلهِ وذلك بكل سرعة دون احتياجهم الى وقت طويل ليجمعوهُ باقتصاد بطيء

٤ اما من جهة المالية فللتأمين مفعولان. الواحد انهُ يجعل لصاحبهِ اعتبارًا ماليًا. فانَّ المؤمِّن يتعاهد للمؤمَّن ان يتدارك ما يلحق بهِ من المضرَّة على شرط أن يدفع طالب التامين مبلغًا معلومًا مناسبًا لما يريد تأمينهُ. فراس مال المؤمِّن كلهُ رأس مال رصيد وضمان بحيث يجوز القول انَّ عملهُ بتمامهِ مبني على الاعتبار المالي. والمفعول الآخر انَّ التأمين يُغني البلاد لأنَّ شركات التأمين تشبهُ المصارف (البنوك) وصناديق التوفير بما تجمعهُ من المبالغ الجزئيَّة حتى يحصل من مجموعها كميَّات وافرة جدًّا تمكّن الشركات من المعاملات العظيمة لا بل تفوق على البنوك وصناديق التوفير لأنَّ الاموال الموضوعة في البنوك وصناديق التوفير يجوز لاصحابها ان يسترجعوها اي يوم شاءوا فالصيارفة يضطرّون الى رصد كميّات وافرة من الدراهم ليردّوها عند الحاجة الى طالبيها. اما المال المودوع في شركات التأمين فانهُ يوضع غالبًا لازمنة طويلة فيسمح للشركات ان تستعين بهِ لمشروعات عظيمة وكثيرًا ما تقرضهُ للدولة فتستعيرهُ هذه لانشاء الاعمال العموميَّة. وعلى هذه الصورة تفيد التأمينات ماليَّةَ الدُّوَل

٤ اصول التأمينات وقوانينها

قال الاقتصادي بيشا (Bichat) في تحديدهِ للحياة: «انَّ الحياة مجموع القوى التي تقوم في وجه الموت» فبناء على هذا التحديد اتخذ اصحاب شركات التأمين جداول دعوها جداول الوفيات وكان الاولى ان تُدعى جداول طول الحياة فبنوا عليها حساباتهم وعيَّنوا لكل دور من ادوارها مبلغًا يدفعهُ المؤمَّن

اما طريقتهم لاتخاذ هذه الجداول فبأن يعمدوا الى مواليد احدى السنين فيحسبون سنةً فسنةً عدد الوفيات الى ان ينتهوا الى آخر مواليد تلك السنة فيدوّنوا سنة وفاتهِ. وتسهيلًا لذلك يحصرون المواليد في عدد مقرَّر كالف او عشرة آلاف

على انَّ هذا الحساب ليس هو غاية في الضبط والتدقيق وانما هو بالتقريب والدليل عليه انَّك اذا قابلت مدَّة جداول ولحظت نتائجها وجدتها تختلف اختلافاً كبيراً . ويعلَّل هذا الاختلاف امورٌ شتى منها انَّ عدد المواليد التي عيَّنوا وفياتها قليلة . ومنها احوال الزمان والمكان واسباب المعاش وغير ذلك من العلل الطبيعيَّة تختلف مع اختلاف الظروف وتغيير الاسباب الاجتماعيَّة والاديَّة . لكنَّ هذه الاختلافات يمكن تخفيفها مع الزمان وتكرار المراقبة . وقد اتَّفقت اليوم كما سترى الاربع الشركات الكبرى لتأمين الحياة (وهي الاقدم عهداً ايضاً) على وضع جدول للوفيات تجري كلها على مقتضاه وهذا الجدول موسوم بحرف A F اي التأمينات الفرنسويَّة

وما من شأنه ان يوضح للقراء صعوبة تدوين جدول تامّ الاهبة خالٍ من كل نقص ان يعتبر المرء ما يطرأ على حياة الانسان من الطوارئ المتباينة . فبعض هذه العلل طبيعيَّة كالسنّ والجنس والمكان الذي يقيم فيه ابن آدم . وبعضها عرضيَّة كنوع المعيشة والرتبة في العالم والصناعة وكثرة الشغل او قلَّته وكالغنى او الفقر . وزد على ذلك انواع الامراض المتعدّدة التي تعرّض الحياة لخطر الموت . وخلاصة القول ليس انسان الّا وحياتهُ تتوقَّف على اسباب لا تحصى يؤثّر كل منها في طولها او قصرها وهذه الاسباب لا يمكن تطبيقها على قاعدة عموميَّة اذ تختلف في كلّ فرد . فلو اراد اصحاب الشركات ان يفحصوا كلّ انسان بمفرده لما امكنهم ان ينهوا شغلهم ومن ثمَّ بنوا اولاً حسابهم على التعديل وافترضوا انَّ الاختلافات الموجودة في حياة عدد وافر من الناس تتوازن فيحصل منها معدَّل يصحّ بناء قاعدة عامَّة عليه . ثمَّ افترضوا (ثانياً) انَّ ذوي السنّ الواحد يعيشون عدداً واحداً من السنين . ثمَّ قدَّروا (اخيراً) انَّ عدد المواليد في كلّ سنة ثابت لا يختلف وكذا اعتبروا عدد الوفيات مع قطع النظر عن مهاجرة الاهلين او زيادتهم فحصروا مجمل الافتراضات في هذه القواعد الثلث

اما جداول الوفيات فكان يمكنهم تدوينها على طرائق شتَّى منها الطرائق الثلث الآتية :

١ طريقة هالي (Halley) — كان يأخذ دفاتر الموتى وينظم عدد الوفيات في كل عام منذ سنة الميلاد الى الشيخوخة القصوى

٢ الطريقة الثانية مبنيَّة على احصاءات البلاد فيحصون الناس الذين في قيد

الحياة على حسب اعمارهم من ميلادهم الى اقصى شيخوختهم وبهذا يُعرَف عدد الاحياء من كلّ سنّ

٣ طريقة ديپارسيو (Deparcieux) — هذا وضع طريقة ثالثة مبنيّة على مبدأ علميّ اقرب الى الصحة من سواه. فانهُ يعمد الى عدد معلوم من البشر ولدوا في وقتٍ ما فيخصم منهم كلّ سنة عدد الموتى ليعرف الاحياء الباقين فيرجع بذلك عدد الوفيات في كل عام

وقد دوّن كثيرون جداول الوفيات في فرنسة منهم ديپارسيو المذكور سنة ١٧٤٦ ودوفيليار (Duvillard) ١٨٠٦ وديمونفران (Demontferrand) ١٨٣٦ وهوبّار (Hubbard) ١٨٥٢ وشركات التأمين العامّة الثلاث سنة ١٨٦٠ وبوفيزاج (Beauvisage) ١٨٦٧ ودي كرتنكي (de Kertanguy) ١٨٧٤ ثم اشار وشرلون (Achard et Charlon) ١٨٧٦

وهذه الجداول مع دقّتها كانت تشمل كل العناصر من فقراء واغنياء واوساط وبهذا المعنى لم تُخصَّص بالقوم الذين يقبلون عادةً على تأمين الحياة. وممّن لحظوا هذا الخلل فاستدركوهُ اصحابُ شركات التأمين الثلاث والسيو دي كرتنكي لولا ان مراقباتهم كانت قليلة التكرار محصورة في عدد زهيد من المؤمّنين وفي زمن كان الاقبال على التأمين ضيّق النطاق

فهذه الجداول مع نقصها بقيت زمناً طويلاً كقاعدة كان اصحاب الشركات يرجعون اليها في حسابات التأمين حتى السنة ١٨٨٧ فتي الجلسة العمومية التي عقدها نوّاب شركات التامين الاربع اي لانسيوتال وشركة التامينات العمومية والاونيون والفنيكس في ٢٢ تشرين الثاني منها عوّلوا على اصطناع جدول اضبط واكمل يجرون عليهِ بعد مراجعة سجلّات الشركات وتأميناتها منذ السنة ١٨١٩ الى غاية ك ١ سنة ١٨٨٧ ويضيفون اليهِ جدولاً خاصًّا لوفيات اصحاب المداخيل

فاللجنة المعيّنة لهذه الغاية باشرت عملها بنشاط ولم تزل تواصلهُ حتى انجزتهُ سنة ١٨٨٩ فعرضت الجدولين اي جدول ذوي المداخيل (RF) وجدول اصحاب التأمين (AF) في معرض باريس العمومي فعيّن وكلاء المعرض رجالاً من الاختصاصيين

ليفحصوهُ فبعد النظر المليّ والفحص المدقّق منحوا اصحابهُ جائزةً ممتازة ووهبوا الاربعة الذين اشتغلوا بضبطه اربعة انواط من ذهب

ولم تكتفِ الشركات بهذه التنشيطات بل خصّصت اناساً لمتابعة المراقبات واصلاح ما يجدونهُ مخلًّا ففعلوا وزادوا الجدولين تحسيناً في السنة ١٨٨٩ حتى بلغوا غاية ما امكنهم من الكمال في ضبطها سنة ١٨٩٢ فقرّروا اخيراً في ١ نيسان من تلك السنة انّ الجدولين يعدّان منذ ذاك الحين كدستور ثابت مبني على الاختبار المتواتر فلا يجوز تغييرهما في شيء

فدعنا الآن ننظر كيف تصير المعاملة بين المؤمِّن والمؤمَّن. فالمؤمَّن يدفع للمؤمِّن مبلغاً ما (prime) ويطلب منهُ دَخْلًا او راس مال. فينبغي على الشركة ان توفق بين رأس المال المطلوب منها والمبلغ الذي يجب دفعهُ ليمكنها ان تتدارك كل الحوادث الممكن وقوعها. فللحال يرجع اصحاب الشركة الى جدول الوفيات فيطلبون من المؤمَّن المبلغ المعادل لرأس المال الذي يريدهُ بعد معرفة سنّهِ وحالتهِ الصحّيّة

فترى ان هذا المبلغ الذي تتقاضاهُ الشركة يختلف اختلافاً كبيراً على حسب شروط طالب التأمين فيمكنهُ ان يدفعهُ مرّةً واحدة او دفعاتٍ متعدّدة كما انّهُ يقدر ان يزيد مع السنين او ينقص ويجوز ان يدفعهُ مدّة طول الحياة ليزيد بذلك رأس مالهِ او لمدّة سنين معلومة وكذلك يمكنهُ ان يدفعهُ لمنفعة شخص واحد او كثيرين. وكل ذلك مبني على حسابات راهنة مناسبة للاحوال المذكورة وان اراد المؤمَّن جاز لهُ ان يدفع المبلغ المطلوب اقساطاً كل سنة او يفعل ذلك مرّة واحدة لكل حياتهِ على مقتضى حسابات مقرّرة

وهذه المبالغ التي يؤديها طالبو التأمين اينالوا بها رأس مال ثابت فانّ شركات التأمين على الحياة تُدخلها في خزائنها الاحتياطيّة فلا تستعملها في الاعمال التجاريّة بكنّها على مقتضى القوانين تشتري بها عقارات تستثمرها او بسندات ماليّة

فهذا نظر اجمالي عن تأمين الحياة وتاريخه وشروطه ولكلّ شركة لائحة خاصّة توقف الزبائن على احوالها وماليّتها وضماناتها. وقد طبعت حديثاً شركةُ لانسيوتال لائحتها بالعربيّة فمن اراد الوقوف عليها يطلبها من وكلاء الشركة في بيروت المسيو ميشال تيودور سكريبي ابناء وجناب الكفالير يوسف هنكه